دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأحزاب السياسية الخارجية : أي دور ؟
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	ربيع، عمرو هاشم
المجلد/العدد:	مج 1, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2001
الشهر:	خريف
الصفحات:	55 - 76
رقم MD:	331070
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الأيديولوجيا، السياسة الخارجية، الأحزاب السياسية، العلاقات الخارجية، حركات التحرير، العلاقات الدبلوماسية، التحالفات السياسية، الشيوعية، النظم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/331070

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٤

الأحزاب والسياسة الخارجية : أى دور؟

■ د. عمرو هاشم ربيع
مدير تحرير "الديمقراطية"

تثير قضية دور الأحزاب السياسية فى صنع السياسية الخارجية، مجموعة من الإشكاليات النظرية التى لا توجد معالجة متكاملة لها فى أدبيات النظم المقارنة والعلاقات الدولية[1]. وربما يعود ذلك إلى أن ميدان العلاقات الدولية قد ظل لفترة طويلة يعترف فقط بدور الدولة فى صنع السياسة الخارجية، ولا يقيم وزنا أو اعتبارا للفاعلين تحت مستوى الدولة. وحتى عندما ما بدأ علم العلاقات الدولية يشهد تجديدا فى إدراكه للفاعلين فى مجال السياسة الدولية، فقد أنفتح على الفاعلين فوق القوميين Supra – National أى فوق المستوى الأعلى من مستوى الدولة، ولم يعط اهتماما كافيا للفاعلين عابرى القومية Intransnational أى تحت مستوى الدولة، حيث ترك دراسة النشاط الخارجى لهؤلاء الفاعلين لمجال السياسة المقارنة، الذى لم يبد اهتماما كافيا بدراسة العلاقة بين المنظمات السياسية الداخلية والتفاعل الدولى.

على هذا الأساس، فإنه لا يوجد إطار مرجعى (نظرى)، أو مجموعة من المفاهيم التي تشكل مدخلا متكاملا، لدراسة دور الأحزاب السياسية فى صنع السياسة الخارجية[2]. وتزداد ندرة الدراسات فى حالة الأحزاب السياسية فى العالم الثالث، إذ إننا قد نستطيع أن نتتبع الدور الخارجى للعديد من الأحزاب السياسية الأوروبية والأمريكية. أما بالنسبة للأحزاب فى العالم الثالث، فإننا نجد ندرة شديدة فى دراستها خاصة فيما يتعلق بدورها فى صنع السياسة الخارجية. وقد يكون ذلك لأسباب موضوعية ترجع لهشاشة التجربة الحزبية فى البلدان التى توجد فيها نظم حزبية. كما أن هناك أسبابا تتصل بالمنظور المتميز لدراسة الأحزاب السياسية فى العالم الثالث، وبصورة خاصة تركز الاهتمام على بحث دور هذه الأحزاب فى مجال التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية.

أولا : مداخل تحليل الدور الخارجى للأحزاب :

لا مناص خلال تحديد الدور الخارجى للأحزاب من أن نسعى لبلورة إطار تحليلى. لذلك ربما يكون من الضرورى أن نبدأ بتطوير هذا الإطار من خلال استكشاف أهمية الدور والنشاط الخارجى للأحزاب السياسية عبر خمسة مداخل رئيسية، وهى مدخل الفاعلين Actors فى العلاقات الدولية. ومدخل الحركات عابرة القومية. ومدخل النظم السياسية المقارنة. ومدخل قائمة الاهتمامات الداخلية والخارجية الجديدة والاعتماد المتبادل كخلفية لهذه القائمة. ومدخل الدبلوماسية الشعبية.

على إننا يجب أن ننوه بداية أن هذه المداخل تتداخل فيما بينها أحيانا، كما أنه يجب أن يتم التعامل معها ككل متكامل لفهم أبعاد الإطار المنهجى محل الدراسة.

١ – مدخل الفاعلين Actors فى العلاقات الدولية :

أتسم تطور العلاقات الدولية، بسيادة كاملة لما يمكن أن نسميه بنموذج التحليل المتمركز حول الدولة State – Centric Model، وذلك لفترة طويلة حتى ما يقرب من منتصف السبعينيات، عندما بدأ هذا العلم يتأثر كثيرا بالثورة التى قامت بها المدرسة السلوكية وبالتحرر من أسر المناهج القانونية التقليدية.

ويقوم نموذج العلاقات الدولية المتمركزة حول الدولة على عدد من الافتراضات التى يجب أن تناقش بصورة نقدية.

الافتراض الأول: هو أن الدولة هى الفاعل الوحيد فى مجال العلاقات الدولية. وقد ورث علم العلاقات الدولية هذا الافتراض من القانون الدولى التقليدى. وعندما بدا هذا العلم يولد مناهجه الخاصة، استمرت هذه النظرة المتمركزة حول الدولة بسبب سيادة مدرسة القوى أو السياسة العملية Power Politics – Real Politique، حيث لم تهتم هذه المدرسة بأى محددات أخرى للسياسة الخارجية، غير ما أسمته المصلحة القومية والنزوع الطبيعى للقوة[٣].

الافتراض الثانى: هو أن دور الفاعلين تحت مستوى الدولة فى مجال السياسة الدولية، لا يمكن أن يفهم إلا فى إطار الارتباط بالدولة، ومن ثم فإنه دور غير مباشر، وبالتالى لا يتمتع بالأهلية، إلا من خلال الدولة التى تحتل مركز العلاقات الدولية بغض النظر عن الضغوط الدولية المتعارضة، التى قد تدفع نحو صياغات مختلفة أو متضاربة للمصلحة القومية[٤].

الافتراض الثالث: تميز تطور علم العلاقات الدولية خاصة بدءا من النصف الثانى من السبعينيات بثورة على هذا النموذج المتمركز حول الدولة. إذ لم يعد من الممكن إهمال ظاهرة مشاركة فاعلين آخرين من الهيئات والمنظمات والجماعات، فى ميدان العلاقات الدولية... وهكذا أهتم على العلاقات الدولية بالتحرر من النموذج المتمركز حول الدولة بقصد وضع إطار أشمل للتفاعلات الدولية، يسمح بدراسة مشاركة فاعلين آخرين فى هذه التفاعلات. وكان من المنطقى أن يبدأ هذا العلم بدراسة الفاعلين فوق مستوى الدولة والفاعلين الذين أصبحوا يعبرون هذا المستوى بشكل مقنن، خاصة المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات عابرة القومية التى تقوم بأعمال تجارية

أو تباشر مهام ووظائف دينية، أو تتولى الاهتمام بجانب معين من جوانب الاهتمام بالعلاقات الدولية أو تنظم المبادلات الدولية فى ميادين الصحة والعمالة... إلخ. وقد كان السبب وراء هذا الاهتمام هو أن هذه المنظمات الرسمية أو غير الرسمية، أصبحت تعد بالآلاف، كما أصبحت تقوم بنشاط بارز فى المجال الدولى، وتؤثر على نحو واضح فى الحياة السياسية الدولية[٥].

والملاحظ فيما يتعلق بالبيئة التى أحاطت بهذا التطور، أننا نشهد اهتماما أقل بدراسة دور المنظمات والهياكل والتجمعات تحت مستوى الدولة فى ميدان التفاعلات الدولية خاصة الأحزاب السياسية.

وفى اعتقادنا أن دراسة دور الأحزاب السياسية على وجه الخصوص، يجب أن يبدأ بالتمييز بين الدور المباشر والدور غير المباشر لهذه الأحزاب فى مجال التفاعل الدولى:

أ ـ **الدور غير المباشر:** وهو موضوع اعتبار الدراسات التقليدية، حيث أن الأحزاب السياسية تقوم بدورها فى مجال التفاعل الدولى ليس بصورة مباشرة، وإنما من خلال تأثيرها على عملية وضع ورسم السياسات الخارجية. وهو كما نرى دور غير مباشر يقتصر على مرحلة معينة من مراحل التفاعلات الدولية، وهى مرحلة رسم السياسة ولا يمتد إلى سواها إلا بصورة هامشية. وفى هذا المستوى يتم التمييز بين النظم السياسية فى البلدان المتقدمة، وتلك السائدة فى البلدان المتخلفة، والتى لم تحرز سوى مستوى محدود من التطور السياسى.

ب ـ **الدور المباشر:** وهو الدور الذى يستحق اهتماما أكبر، حيث أنه شبه مهمل فى أدبيات العلاقات الدولية لصالح الاهتمام بالدور غير المباشر. ونقصد بالدور المباشر قيام الأحزاب السياسية بوضع سياسة خارجية خاصة بها وتطبيقها مباشرة، دون المرور على الدولة للحصول على تصديقها أو موافقتها.

والدور المباشر يعنى بجميع مراحل الإعداد وتطبيق السياسة الخارجية لهذه الأحزاب، حيث تصبح أهمية هذه الأحزاب غير قاصرة على التأثير على الدولة فى البلد الأم، بل تتجه ـ فرادى أو جماعة ـ لتحقيق مصالحها الخارجية بوضع هذه السياسة وتطبيقها من خلال العمل الدبلوماسى وغيره من صور النشاط الدولى، ومراجعة هذه السياسة وتعديلاتها وتقويمها على نحو دورى مثلما تفعل الدولة تماما. ويحدث ذلك غالبا فى حالة الائتلافات الحاكمة (تبنى الحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان صنع سياسة السودان الخارجية تجاه مصر إبان مشاركته فى الائتلاف الحاكم عام ١٩٨٦)، أو فى حالة التنسيق بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة القوية خاصة إبان الأزمات حيث تتزايد الحاجة للإجماع الوطنى.

وينبغى أن نعترف منذ البداية، بتباين النظم السياسية من حيث اعترافها بأهلية الأحزاب السياسية، فى لعب دور مباشر فى العلاقات الدولية. على أن الظاهرة الجديدة فى جميع النظم السياسية المعاصرة، هى الاعتماد على هياكل أو منظمات غير رسمية اعتبارية أو شخصيات عامة غير رسمية فى القيام بدور خارجى لصالح الدولة أو بالتنسيق معها.

٢ – مدخل الحركات عابرة القومية Intransnational

يقصد بدراسة الفواعل عابرة القومية، تلك المنظمات والتجمعات التى تتجاوز الدولة، حيث تباشر مهام ووظائف تتجاوز مستواها، وربما تسعى - كما يحاول بعضها – للاضطلاع بدور فوق قومى Super – National [٦] .

ولم يتطور بعد فى الأدبيات السياسية الدولية إطار يسمح بإبراز دور تلك الجماعات والمنظمات تحت مستوى الدولة، والتى تقوم مع ذلك بدور مؤثر بشكل مباشر فى السياسة الدولية، ويمكننا فى هذا الإطار أن نصنف هذه الجماعات إلى الفئات التالية:

١ – الجماعات والمنظمات تحت مستوى الدولة، التى تلتقى فى اتحادات دولية، تحتفظ بولائها للدولة القومية، لكنها تساهم بالمشاركة مع نظيراتها فى البلاد الأخرى لتنظيم جانب معين من جوانب الحياة القومية التى تتأثر تأثيرا قويا بالعلاقات الدولية[٧].

ب – الجماعات تحت مستوى الدولة التى تمتلك أيديولوجية عالمية، وتتطلع لتحقيق أنماط من التنظيم السياسى فوق مستوى الدولة. وتدخل ضمن هذه الفئة الجماعات الدينية التى تصدر خطابها إلى شعوب أمم عديدة. ومن ذلك الأحزاب السياسية التى تنظم تنظيما قوميا لكنها تلتقى مع غيرها من الأحزاب السياسية من قوميات أخرى وتبنى مع بعضها تحالفات متعددة القومية بالرغم من أن كلا منها يعد تنظيما دوليا بالمعنى الحرفى للكلمة، كحركة الدولية الاشتراكية والتنظيم العالمى للإخوان المسلمين.

ج – الحركات والمنظمات تحت مستوى الدولة والتى تستهدف إنشاء مجتمعات سياسية تحت هذا المستوى، وليس لها أى دور أو أيديولوجية عالمية، ولكنها تقوم بنشاط خارجى مكثف بهدف تعبئة التأييد والدعم لها أو النضال ضد الدولة التى تعيش تحت سيادتها. ونذكر هنا على سبيل المثال الحركات الانفصالية والحركات العرقية، وبعض حركات التحرر الوطنى[٨]، ومن ذلك حركات تحرير إقليم التبت.

د – الحركات السياسية الممتدة بين أكثر من دولة، والتى تنطلق من إدراك لوحدة الهوية والمصلحة، سواء كانت هوية قومية أو ثقافية أو طائفية.. إلخ، وهذه الحركات ليست حركات عالمية ولا تنطلق من رسالة عالمية، بل تدين بولائها الأعلى لجماعة قومية أو ثقافية محددة تحديدا ضيقا وصارما. وأغلب هذه الحركات ذات طابع عرقى أو قومى أو ثقافى، وغالبا ما تنطلق رغبتها فى إنشاء دولة أو تنظيم سياسى قومى يعيد لحم الجماعة المعنية بصورة مستقلة ومتعارضة مع بقاء عدد من الدول[٩]. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، أن حركات تحرير الأكراد والعديد من الجماعات المماثلة هى من هذا النوع. كما أن بعض الحركات المذهبية والطائفية تملك نفس المنظور ونفس التأثير، كالحركات الشيعية.

٣ – مدخل النظم السياسية المقارنة:

على حين تناولت المداخل السابقة قضية البحث عن علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة الخارجية من منظور العلاقات الدولية، فإن المدخل الحالى يتناول هذه الظاهرة من منظور النظم السياسية المقارنة.

تتوقف مشاركة الأحزاب السياسية فى التفاعل الدولى وخاصة التفاعلات المباشرة إلى حد بعيد على طبيعة النظام السياسى فى الدولة الأم لهذه الأحزاب.

وقد ميز فى هذا الصدد بين ثلاثة أنماط رئيسية هى:

- الحكم الشمولى. - الحكم الديمقراطى. -الحكم السلطوى.

وتتميز هذه الأنماط تبعا لمتغيرات كثيرة، أهمها درجة الاعتراف القانونى والفعلى بالتعددية السياسية المنظمة، كما تختلف تبعا لإمكانية تدوير السلطة، وأهمية الدور العام للأيديولوجية فى نظام الحكم[١٠].

وعلى أية حال، فإنه يمكننا دراسة دور الأحزاب السياسية فى التفاعل الدولى، من خلال توصيف النظم السياسية المختلفة[١١].

ويحتل النظام التسلطى مكانة وسيطة بين النظامين الشمولى والديمقراطى (متعدد الأحزاب). فعادة ما ينتهى النظام السلطوى إلى الواحدية والسياسية، ووجود بناء قانونى استبدادى. غير أنه سواء كان هذا النظام يقوم على وجود حزب واحد (حالة بعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء)، أولا يوجد به أى تنظيم سياسى حزبى (حالة بعض أنظمة الحكم العسكرية فى دول العالم الثالث)، فإنه لا يملك أيديولوجية شمولية قادرة على استيعاب المجتمع كله. وهكذا يتبين إنه إذا كان هذا النظام يتميز عن نظام الحكم الديمقراطى بالانكار الرسمى والقانونى للتعددية، وبعدم إمكانية تدوير السلطة، فإنه يتميز عن النظام الشمولى بعدم وجود أيديولوجية شاملة قادرة على استيعاب المجتمع، بل أنه عادة ما يشهد تعددية فعلية على المستوى المجتمعى، بل وتعددية فى مراكز السلطة. وبهذا المعنى فإن هناك إمكانية كبيرة لوجود أحزاب سياسية، وجماعات سياسية منظمة بدرجات متفاوتة من القوة، بالرغم من أنها لا تملك ترخيصا قانونيا بذلك (حالة بعض الحركات

الإسلامية والماركسية فى دول العالم الثالث). وقد تقوم هذه الأحزاب والمنظمات السياسية بالانغماس فى التفاعلات الدولية بشكل مباشر، واحيانا أقل بشكل غير مباشر، بقدر ما تمتلك القدرة التنظيمية والمالية والسياسية على ذلك (الاتصالات التى كانت تتم بين بعض الحركات الشيوعية فى دول العالم الثالث وبين الاتحاد السوفيتى فى عقدى الخمسينات والستينات).

وبطبيعة الحال، فإن التمييز بين الأنماط الثلاثة لا يمكن أن يكون تمييزا صارما، بسبب تداخل المتغيرات، والحركة المستمرة للتحول، والضغوط الداخلية التى تستهدف تحويل نظام سياسى قائم لنظام سياسى آخر. فمن الممكن على سبيل المثال أن يتحول نظام سلطوى لنظام ديمقراطى، وأن يتحول نظام شمولى لنظام ديمقراطى، وأن يتحول نظام ديمقراطى لنظام شمولى... إلخ. الأمر الذى يتيح مناطق ظل، تقوم فيها جماعات منظمة بأدوار ووظائف مشابهة لوظائف الحزب السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجى، بغض النظر عن الترخيص القانونى (حالة نقابة تضامن التى كانت تقوم خلال الثمانينات بدور سياسى فى بولندا إبان تحول نظام الحكم تدريجيا لصيغة أكثر ليبرالية).

وفى مجتمعات العالم الثالث، ثمة أغلبية لأنظمة الحكم السلطوية والتقليدية، التى قد لا تسمح بتقنين التعددية السياسية والحزبية، ومع ذلك فإن هشاشة أنظمة الحكم عموما فى هذه المجتمعات، تؤدى إلى قيام أنماط مختلفة من التعددية السياسية والحزبية. ومن هذه الأنماط، التعددية الحزبية الأيديولوجية، والتعددية الحزبية المنهجية والطبقية. غير أن أهم أنماط التعددية السياسية والحزبية فى العالم الثالث، هى تلك القائمة على التعددية العرقية والمناطقية والطائفية (حالة معظم الدول الإفريقية ولبنان والسودان فى الوطن العربى). حيث تكون الولاءات التقليدية، أشد قوة من الولاء السياسى للدولة القومية. ويصير من الممكن إنشاء أحزاب سياسية على هياكل وبنيات تقليدية. وفى هذه الحالة قد لا تكون الأحزاب السياسية ذات بنية تنظيمية قوية بحد ذاتها، لكنها تستفيد من البنية الاجتماعية التى تقوم عليها، حيث تمدها قنوات الاتصال والتعبئة .. إلخ من الوسائل التى قد لا تتمتع بها الأحزاب الأيديولوجية والمصلحية والطبقية.

ومن الممكن أن نجد أنماطا من التنظيم السياسى الحزبى، التى تجمع بين كل هذه المحاور (الأيديولوجية – المصلحة – الولاءات التقليدية..)، وخاصة فى المراحل الأولى للتطور السياسى. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، إلى أن حركات التحرر فى غالبية الدول الأفريقية والوطن العربى، كانت تستند إلى كل هذه الاعتبارات، مما مكنها من لعب دور نشط فى التفاعلات السياسية والدولية.

٤- الاعتماد المتبادل وقائمة الاهتمامات الداخلية والخارجية الجديدة:

من الممكن أن ندرس دور الأحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية، وكذا فى صنع السياسة الخارجية لبلادها الأم من منظور صعود قائمة اهتمامات دولية جديدة. فقد تميز النظام الدولى التقليدى بسيادة مفهومى "الحرب والسلام"، باعتبارهما محورى التفاعل الدولى والدبلوماسية الدولية، انحصرت فيهما قائمة الاهتمامات الدولية التقليدية[١٢].

على أن التطور السريع فى النظام الدولى، قد أبرز قائمة اهتمامات جديدة تحفل بموضوعات وقضايا تعكس مفهوم الارتباط والاعتماد المتبادل. ومن هذه القضايا، قضايا

التفاعل الاقتصادى الدولى، والمشكلات القومية والعرقية والطائفية، وقضايا البيئة، والتفاعلات الثقافية، وقضايا التكنولوجيا وقضايا واللجوء السياسى .. إلخ.

فى ظل هذه القائمة الجديدة من الاهتمامات، ظهر جليا أن الدولة ليست الطرف الوحيد المؤهل لإيجاد تنظيمات مقبولة أو ترتيبات ناجحة، لتنظيم انتقال ومعاملة وتأمين الشعوب فى هذه المجالات، بل أن الدولة لا تستطيع أن تستوعب هذه الطائفة الكبيرة من المعاملات عابرة الحدود القومية بين الشعوب والمجتمعات، وبالتالى ظهرت حتمية قيام فاعلين آخرين تحت وفوق مستوى الدولة للقيام بأدوار جوهرية، فى إيجاد ترتيبات وتنظيمات جديدة ناجحة لهذه المعاملات. ولم تكن دول العالم الثالث بعيدة عن هذا التطور، إذ أنه بعد عقدين من حصول هذه الدول على استقلالها، ظهر واضحا أن هناك فجوة متعاظمة الأتساع بين الطاقة الاستيعابية للدولة وقائمة الاهتمامات والمطالب الجديدة لمجتمعاتها. واعترفت الدولة بعجزها المتزايد عن إشباع الحاجات الاجتماعية الجديدة على المستويات التحتية للحياة الاجتماعية من صحة ـ تعليم ـ ثقافة ـ علوم ـ حركات قوة العمل ورؤوس الأموال .. إلخ. وبالتالى بدا جليا أيضا أن هناك حتمية لقيام أطراف وفاعلين جدد من قلب المجتمع المدنى، بالمساهمة فى تلبية الحاجة، لإشباع مطالب جديدة وتنظيم ظواهر وعمليات جديدة فى المجتمع المتخلف المعاصر[١٣]. وهكذا برز بشكل عام دور جديد للأحزاب السياسية، ولا يقتصر على الدور التقليدى للحزب فى حشد التأييد السياسى وتنظيم القوى السياسية وفق اتجاهات أيديولوجية معينة، بل أصبحت قائمة الاهتمامات الحزبية تشمل التنافس على المساهمة فى إشباع حاجات جديدة، والقيام بأدوار ووظائف ثقافية واجتماعية بل وأحيانا بأدوار وظيفية وفنية لم تكن فى مخيلة الأجيال الأولى من مؤسسى وبناة الأحزاب السياسية[١٤]. والأحزاب السياسية فى ذلك ليست هى التنظيمات الوحيدة التى تجبر على القيام بهذه الأدوار الجديدة البازغة فى النظام الدولى الجديد، فهناك أنماط أخرى من التنظيم السياسى والاجتماعى مثل الجمعيات الخيرية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط، بل والمؤسسات الدينية والثقافية. غير أن الأحزاب السياسية، أصبحت تقوم بدور بارز، إما فى تحضير البرامج والمشروعات الحاكمة للاهتمامات الجديدة، أو فى تنفيذ هذه البرامج فعليا (حالة أحزاب الخضر وجماعات المحافظة على البيئة فى أوروبا).

أدت قائمة الاهتمامات الدولية الجديدة كقضايا البيئة والتكنولوجية لدعم الدور الخارجى للأحزاب .

على هذا الأساس، تبرز الأدوار الجديدة للأحزاب السياسية داخليا وخارجيا، مما يحتم قيامها بتفاعل خارجى مباشر، وكذا بافراز ضغوط أقوى على حكوماتها بهدف انتهاج سياسة خارجية ما دون أخرى. وعند هذه النقطة من التحليل، يكون من أهم المناظير الجديدة لدراسة الأحزاب السياسية، تتبع أدوارها وأنشطتها المرتبطة بقائمة الاهتمامات الجديدة على المستويين الداخلى والخارجى، كما سترد تفاصيله.

٥ – مدخل الدبلوماسية الشعبية :

تشمل الدبلوماسية الشعبية طائفة واسعة للغاية من التفاعلات، التى تتم بين أطراف لا يملكون صفة السيادة، وإن كانوا قد يملكون حق تمثيل قوى سياسية تحت أو فوق مستوى الدولة. وتبدأ هذه التفاعلات من أدنى مستوى وهو التفاعل الشخصى، الذى يدور بين

فئات معينة بحكم ما لها من مصالح أو رؤى مشتركة من نظرائها من دول أجنبية. وقد قام التجار والمثقفون ورجال الدين بأدوار دبلوماسية شديدة الأهمية بالنسبة لتطور مجتمعاتهم، وكانوا بهذا المعنى وسائط للتفاعل الثقافي والسياسي، إلى جانب التفاعل في ميادينهم النوعية من تجارة وثقافة ودين. وهناك أيضا إلى جانب ذلك تفاعلات بين حركات منظمة حزبية أو غير حزبية، تستهدف التضامن المتبادل أو تعزيز مصالح وأيديولوجيات وثقافات معينة. وهذا الميدان يشمل مجموعة كبيرة للغاية من المنظمات والحركات، التي يعد بعضها تحت مستوى الدولة، وبعضها الآخر فوق مستوى الدولة[١٥]. وفي هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، قيام حركات حقوق الإنسان ومنظماتها على المستويات السياسية المختلفة بأدوار غاية في الأهمية، في مجال الدبلوماسية الشعبية. كما أن الأحزاب السياسية خاصة في الدول المتقدمة قد قامت بأدوار مشابهة وربما تكون أكثر أهمية من زاوية مغزاها وأهميتها السياسية، وذلك لسبب هام وهو ان بعض هذه الأحزاب السياسية يتولى الحكم أو هو مؤهل لذلك، وبالتالي يمكنه التأثير على سياسة الدولة ودبلوماسيتها الرسمية.

وينبغي هنا أن نميز بين الدبلوماسية الشعبية المباشرة والدبلوماسية الشعبية غير المباشرة.

ففيما يتعلق بالدبلوماسية الشعبية المباشرة، فإننا نعني قيام المنظمات والأحزاب والحركات السياسية بمتابعة مصالحها وأيديولوجياتها وأفكارها في الخارج. وهنا ليس من الضروري التفاوض باسم الدولة، أو بموافقتها أو بالتنسيق معها، بل أن بعض أوجه الدبلوماسية الشعبية في هذا الشأن قد يتجه نحو خلق تحالفات معادية للدولة الأم (النشاط الدبلوماسي لقادة الأكراد)، أو معادية لنظام الحكم القائم (النشاط الدبلوماسي لزعماء المجاهدين الأفغان).

رغم قدم الدبلوماسية الشعبية ، إلا ان ما يميزها حاليا هو الانفجار الهائل في عدد ونوعية الفواعل من الدبلوماسيين غير الرسميين .

أما بالنسبة للدبلوماسية الشعبية غير المباشرة، فنعني بها التنسيق بين شخصيات عامة أو حركات سياسية أو ممثلين لأحزاب ومؤسسات قومية لها اعتبارها أو قيمتها في الخارج من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. فقد يوفد رئيس الدولة على سبيل المثال شخصية عامة مثل رجال الدين والمثقفين والمبدعين الكبار ذوى الشهرة العالمية (دور القس البريطاني ترى ويت في محاولة الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان في منتصف عقد الثمانينات)، ورجال الأعمال ذوى التأثير والنفوذ، بسبب امتداد أعمالهم الاقتصادية والتجارية عبر أكثر من دولة (وساطة رفيق الحريري بصفته رجل أعمال عام ١٩٨٣ لحل الأزمة اللبنانية). بل أن رجال الإعلام الكبار مثل مذيعي التليفزيون والصحفيين ذوى الشهرة، قد يقومون بمبادرات دبلوماسية تؤثر تأثيرا كبيرا على السياسة الدولية (دور وولتر كرونكيت مذيع التليفزيون الأمريكي في ترتيب زيارة الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧).

والواقع أن الدبلوماسية الشعبية هي ظاهرة قديمة، غير أن ما يميز عصرنا هو الانفجار الهائل في عدد ونوعية الفواعل الدبلوماسيين غير الرسميين، وفي هذا الإطار، تقوم الأحزاب السياسية بدور فريد في الدبلوماسية الشعبية، يميزها عن غيرها من

الفواعل الممثلة فى الدبلوماسيين والسياسيين فى الساحة الدولية. فالأحزاب السياسية بحكم التعريف عبارة عن جماعات سياسية منظمة تسعى للسلطة، ومن ثم فهى تقترب كثيرا من الصفة الرسمية، أو أنها تعد أحيانا حكومات فى الظل، ومع ذلك فإن الدور الدبلوماسى للأحزاب السياسية، يعد فى كل الأحوال أقرب للدبلوماسية الشعبية منه للدبلوماسية الرسمية.

ثانيا: إطار نظرى مقترح:

مما لا شك فيه أنه يتعذر دراسة دور الأحزاب السياسية فى التفاعل الدولى، وفى وضع السياسية الخارجية لدول أم، دون الإشارة إلى طبيعة البيئة السياسية الجديدة لهذا الدور. وذلك أن هذه البيئة التى تحدد أهمية ومغزى الدور المتزايد للأحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية، وفى صنع السياسة الخارجية. وسنتناول بالتالى تحديد الأدوار المحتملة للأحزاب السياسية فى إطار بيئة خارجية وداخلية جديدة، ومحددات وأهمية الدور الخارجى للأحزاب، ومحاور العمل الخارجى للأحزاب ووسائله.

١- نموذج التفاعلات الخارجية والداخلية المركبة والحديثة لدور الأحزاب السياسية:

تطورت التفاعلات الدولية بصورة مطردة، مما جعل من غير الممكن فهمها واستيعابها من خلال النموذج المتمركز حول الدولة. ومن ثم فقد نشأت الحاجة لنموذج مركب يتابع التطورات الحديثة فى التفاعلات الدولية.

ويمكننا أن نبدأ فى هذا الشأن بالافتراضات التالية لهذا النموذج:

أ - أن التفاعلات الدولية المركبة الحديثة، قد أصبحت تدور حول قائمة طويلة من الاهتمامات والموضوعات من بينها الصراع حول القوة بمفهومها التقليدى. وبمعنى آخر، أنه برزت وتصاعد موضوعات وقضايا جديدة يتحقق من خلالها القوة من زاوية أخرى غير عسكرية. ومن هذه الموضوعات ميدان التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة وأعمال المقاولات، وتنظيم استغلال المحيطات وأعلى البحار والفضاء، والقضايا الوظيفية الأخرى، هذا إلى جانب القضايا البيئية والاتصالية... إلخ[١٦].

ب - إن الدولة لم تعد غير أحد الفاعلين فى الميدان الدولى، خاصة وأن الكثير من التفاعلات الدولية قد أصبحت عابرة للدولة، وبالتالى أصبح دور الفاعلين تحت مستواها، يتصاعد باطراد.

ج - رغم القيود الجديدة التى تحد من قدرة الدولة، إلا أنها لازالت تشكل محورا هاما فى بنية التفاعلات الدولية. وذلك بحكم أنها الموجه الأكبر للموارد. غير ان قدرة الدولة على التأثير المباشر على توزيع الموارد العالمية تنخفض، فى مقابل تعاظم تأثيرها غير المباشر، ويرجع أحد أسباب ذلك الثورة التكنولوجية الراهنة، خاصة فى مجال الاتصالات[١٧].

د - أن من بين العدد الكبير من الفاعلين غير الدولة على المستوى العالمى، تبرز أهمية المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمواطن، وربما يكون أهمها الأحزاب السياسية فى المجال السياسى وشركات الأعمال الكبرى فى المجال الاقتصادى.

هـ ـ أنه قد أصبح من المتعذر للغاية التمييز بين الفعالين تحت مستوى الدولة والفاعلين فوق مستوى الدولة، وذلك بسبب الاندماج المتعاظم للجماعات والشركات واتخاذها لهياكل تنظيمية وتطويرها لثقافات نوعية. بل أن الهيئات الدبلوماسية التقليدية التى مثلت تقليديا ذراع الدولة فى العمل الخارجى، قد أصبحت على درجة ما من الاندماج عبر الحدود القومية[١٨]، دون أن يعنى ذلك التأثير فى ولاء الدبلوماسيين تجاه الدولة الأم. وهكذا نستطيع أن نتبين بروز ثقافات نوعية خاصة بجماعات مهنية أو سياسية أو جماعات مصالح عابرة للقومية، تؤثر فيها الدول لكنها تتأثر بظروف أخرى، لا تنتج عن الدولة.

٢ – وظيفة الأحزاب السياسية فى النمط المركب الحديث للتفاعلات الدولية والداخلية

فى إطار التجديدات المركبة فى التفاعل الدولى والداخلى، تأثرت الأحزاب السياسية تأثرا كبيرا من حيث أيديولوجياتها وبرامجها وهياكلها التنظيمية الداخلية، واكتسبت سمات جديدة، بل أنها سواء فى الديمقراطيات الناضجة أو البازغة ـ الحديثة لم تتأقلم بعد، بما يكفى مع جملة التطورات التى أصابت نمط التفاعلات الدولية والسياسات الداخلية، إلى الحد الذى يدفع البعض للشك فى مصير الأحزاب السياسية ذاتها، باعتبارها الشكل الذى يعبر عن نموذج الديمقراطية الليبرالية.

فعلى المستوى العام والمجرد، حددت الأدبيات التقليدية وظائف الأحزاب فى الإطار الداخلى البحت[١٩]. أما فيما يتعلق بالنمط المستحدث للتفاعلات الداخلية والخارجية، فقد ولد أمتدادات عابرة للقومية، وذلك فى ظل نمو قائمة اهتمامات جديدة، لم تستطيع الدولة معها أن تكون وسيطا بين القوى الداخلية والعالم الخارجى، ومن ثم تدهورت قدراتها الاستيعابية، بحيث أصبحت أقل من أن تلبى احتياجات التفاعل بين القوى السياسية والاجتماعية التى تعيش فى ظل سيادتها وبين العالم الخارجى[٢٠]. وفى هذا السياق برزت حتمية قيام مؤسسات أخرى إلى جانب الدولة، كى تقوم بدور فى تنظيم هذه التفاعلات المباشرة، بل والاضطلاع ببعض أعباء السياسية الخارجية للدولة. والمؤسسات المؤهلة للقيام بهذا الدور، هى المؤسسات الوسيطة، وأهمها بطبيعة الحال الأحزاب السياسية[٢١].

ولا يعنى ذلك بالضرورة أن بروز أدوار جديدة للأحزاب السياسية يتضمن حتما قيام الأحزاب السياسية بهذه الأدوار، بل من الممكن أن نتحدث عن فجوة تأقلم، حيث لم تستطع كثير من الأحزاب السياسية، أدراك الأدوار الجديدة، والأعداد لها من النواحى التنظيمية والحركية والأيديولوجية. والواقع أنه يمكننا الحديث عن أربع وظائف جديدة مستحدثة للأحزاب السياسية، إلى جانب وظيفتها التقليدية فى التنافس حول السلطة السياسية فى بلادها الأم وهذه الوظائف هى:

أ ـ تقديم وسيط مؤسس للاتصال السياسى الاجتماعى، بين الجماعات والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والثقافية والسياسية عبر الحدود القومية. ويمكننا هنا أن نستشهد ببروز العديد من الحركات الحزبية عابرة القومية، بغض النظر عن درجة التبلور التنظيمى لهذه الحركات مثل الدولية الاشتراكية والمحافظين الجدد.. إلخ فى الدول المتقدمة. وفى العالم العربى، نستطيع أن نشهد حركة متفاوتة للقوى عابرة القومية، للعديد من الأحزاب والقوى السياسية. وقد سبق كل من التيار الإسلامى والتيار البعثى وغيرهما من التيارات السياسية فى التنسيق العابر للقومية، أما التيارات الليبرالية فلا تزال حتى

الأن عاجزة عن تجاوز دولها، بسبب ضعفها التاريخى وضحالة التطورات الفكرية التى أحرزتها.

ب – تعبئة التأييد الدولى أو العالمى للمصالح الاجتماعية والسياسية التى تعبر عنها هذه الأحزاب. وبطبيعة الحال، فإن الأحزاب التى خطت خطوات ملموسة فى أتجاه العمل عبر القومى، تملك قنوات مستقرة لتعبئة التأييد الدولى. وتكاد تكون جميع الحركات الانفصالية فى العالم المعاصر، تملك مكاتب خارجية للإعلام لقضاياها فى الخارج، خاصة فى العواصم الأوروبية.

للأحزاب السياسية وظائف حديثة أهمها تقديم وبط مؤسسى للاتصالات الخارجية، وتعبئة التأييد الخارجى، والتنافس مع الحزب الحاكم على الصعيد الخارجى.

ج – التنافس مع الدولة ومع الأحزاب على الصعيد الدولى، لإظهار قدرة الحزب على القيام بسياسة خارجية متمايزة عن السياسة الرسمية للدولة الأم للحزب، ويعكس النشاط الخارجى للحزب فى هذه الحالة ادراكا حادا لأهمية القبول الدولى، لتمكين الأحزاب فى الحقبة الراهنة فى التأثير أو الضغط لتحقيق مصالحها أو برامجها وأفكارها الأيديولوجية (حالة الأحزاب الشيوعية فى أوروبا) فى السبعينيات والثمانينات.

د – التنسيق مع السياسة الخارجية للدولة، والقيام ببعض الأعمال أو حمل بعض أعباء العمل السياسى الخارجى خدمة لها. وفى هذا الشأن، يمكن تحديد دور الأحزاب فى السياسة الخارجية للدولة فى أربعة مجالات رئيسية :-

١ – استكشاف فرص نجاح سياسة مستحدثة للدولة، ومن خلال استخدام الأحزاب السياسية الأكثر ارتباطا بهذه السياسة المستحدثة. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، قيام بعض الدول بإيفاد ممثلى أحزاب ليبرالية للولايات المتحدة، أو ممثلى أحزاب شيوعية واشتراكية للاتحاد السوفيتى لتحقيق مهام ومآرب محددة.

٢ – إبراز شخصيات يمكن تجنيدها فى العمل السياسى عموما والدبلوماسى خصوصا وذلك لتنفيذ سياسة نوعية ما، أو سياسية خارجية فى مجال من المجالات، أو نحو إقليم معين أو دولة بعينها.

٣ – المناورة السياسية الخارجية. حيث تلجأ الدولة إلى استثارة أحزاب معينة، بقصد إعطاء انطباع لدى اطراف خارجية، بإمكانية تعديل سياساتها القائمة، أو تبنى سياسة أخرى، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة إبان التمهيد للمفاوضات حول مسائل كبرى أو جوهرية لمصالح الدولة القومية (إبراز وتضخيم إسرائيل من حجم الضغوط الداخلية إبان التفاوض حول السلام فى الشرق الأوسط).

٤ – المساهمة فى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فى حالات الائتلاف الحزبية أو الحكومات الائتلافية أو حكومات الإدارة أو الحكومات الانتقالية ... إلخ.

وإلى جانب المجالات الأربعة السابقة، هناك دور للأحزاب السياسية مباشرة أو غير مباشرة فى السلطة، فى إعداد السياسية الخارجية. أما الأحزاب خارج السلطة، فيتضح أن الأدوار السابقة تتركز فى مرحلة إعداد السياسة الخارجية، ولربما تتواكب مع المراحل التصاعدية الأخرى أى تنفيذ وتقويم السياسة.

٣ - محددات وأهمية الدور الخارجي للأحزاب:

تتفاوت قيمة النشاط الخارجي للأحزاب السياسية، تبعا لنوعين من المحددات، الأول يرتبط بالبيئة الداخلية، والثانى يرتبط بالأوضاع الإقليمية والدولية.

أ - المحددات البيئية:

تتسم المحددات البيئية بالأهمية مقارنة بالمحددات الإقليمية والدولية، وهى تشتمل على خمسة محددات متفاوتة الوزن وفقا للبيئة الداخلية والخارجية للدولة المعنية.

١ - طبيعة النظام السياسى:

تؤثر طبيعة النظام السياسى على قوة النزعة للعمل الخارجي للأحزاب السياسية. ففيما يتعلق بالنظم اللاحزبية، يلاحظ انفراد القيادة السياسية بالعمل الخارجي دون بروز أو دور رسمى لأى طرف آخر (حالة ليبيا والسعودية وعمان ... إلخ). أما بالنسبة لنظم الحزب الواحد، فهى تحكم من خلال تنظيم سياسى يصنع وينفذ السياسة الخارجية للدولة من الناحية الرسمية، على أنه عادة ما لا يمارس هذا التنظيم فى البلدان النامية أية سلطة داخلية أو خارجية بحكم الأمر الواقع (حالة الاتحاد الاشتراكى فى مصر) *. أما فيما يتعلق بالنظم التعددية، فتستطيع الأحزاب السياسية أن تمارس نشاطا خارجيا. وفى هذا الشأن يمكن المقارنة بين النظم التعددية المقيدة، التى تفرض قيودا رسمية على النشاط الخارجي للأحزاب (حالة معظم النظم التعددية فى العالم الثالث)، والنظم التعددية غير المقيدة التى لا تضع قيودا على هذا النشاط مادام يتم فى إطار القانون العام (حالة النظم السياسية فى البلدان الغربية المتقدمة). ومن ناحية أخرى، يتأثر الدور الخارجي للأحزاب السياسية فى هذه النظم بالعلاقة بين الأحزاب السياسية. ففى حالة حدوث استقطاب داخلى، تدفع الأحزاب والجماعات السياسية للعمل الخارجي بحثا عن أنصار خارجيين، أو كتعبير عن امتداد الصراع السياسى الداخلى إلى الساحة الدولية والعكس صحيح.

٢ - اقتراب الحزب من السلطة السياسية:

تتفاوت فرص الأحزاب فى العمل السياسى الخارجي تبعا لفرصتها الحقيقية فى الاقتراب من السلطة السياسية، سواء بالحصول على هذه السلطة خلال انتخابات أو غيرها من الوسائل، او بسبب التمتع بنفوذ ملموس لدى السلطة السياسية القائمة، سواء كانت هذه السلطة ذات مضمون حزبى أو غير ذلك. ويمكن للسلطة السياسية - وفق هذا المعنى - أن تؤثر على فرص الأحزاب المختلفة فى العمل السياسى الخارجي، وذلك بإعطاء انطباع لدى القوى الخارجية بمدى معين لتأثير - سلبا أو إيجابا - الأحزاب على صنع القرار السياسى فى بلادها. فقد ترسل السلطة السياسية إشارات قوية بأن حزبا معينا قريب منها، رغم أنه ليس فى السلطة السياسية. الأمر الذى يدفع القوى السياسية الخارجية لإنشاء صلات به، كمدخل غير مباشر للسلطة فى مجتمع ما. وقد تفعل السلطة السياسية عكس ذلك .

وفى كل الأحوال، فإن الاقتراب الحقيقى للحزب من السلطة السياسية - وكذلك شعبيته الداخلية - يعتبر عاملا محددا أساسيا لمدى النشاط الخارجي للحزب. فالحزب

القريب من الفوز بالسلطة السياسية، عادة ما يكون له ـ ما يمكن أن نسميه ـ سياسة خارجية قوية، أو سياسة خارجية فى الظل، وهذه السياسة هى بديل للسياسة الخارجية للسلطة القائمة فى حالة تولى الحزب لهذه السلطة (حالة أحزاب المعارضة الكبرى فى أوروبا الغربية وبعض الديمقراطيات الناضجة فى العالم الثالث كالهند).

٣- الأيديولوجية:

تحدد الأيديولوجية طبيعة الإطار الإدراكى والسياسى لحركة الحزب، وبرامجه وتكتيكاته السياسية، ومواقفه من البيئة السياسية المحلية والإقليمية. ويمكننا التمييز فى هذا السياق بين أيديولوجيات اندماجية وأخرى تخصصية.

فالأيديولوجيات الاندماجية، هى الأيديولوجيات التى تضع إطارا للحركة السياسية يتجاوز الدولة، ويتجه لجماعة هوية أو مصلحة أوسع نطاقا من الجماعة الوطنية (كالماركسية).

أما الأيديولوجيات التخصصية، فهى تلك التى توجه خطابها لجماعات فرعية داخل الدولة، وأقل من الجماعة الوطنية.

وأهمية هذا التمييز تكمن فى أن الأحزاب التى يمكن تصنيفها وفق النوع الأول من الأيديولوجيات، تتفاوض أو تتصارع مع الدولة باسم جماعة هوية (قومية ـ دينية ـ طبقية..) أوسع نطاقا من الدولة. ومن ثم فإن هناك إمكانية كى تتجاوز هذه الأحزاب الدولة كلية فى حركتها فى مجال السياسة الخارجية، كما أن هناك إمكانية لمساهمة مثل هذه الأحزاب فى صنع سياسة خارجية، وخاصة نحو جماعات الهوية الأكبر (علاقة حزب الله فى لبنان بإيران وبعض الجماعات الشيعية فى الخارج). أما الأحزاب المنتمية للأيديولوجيات الثانية (التخصصية) فهى تميل للتفاوض والصراع مع الدولة باسم جماعات أضيق نطاقا من الجماعة الوطنية(حالة بعض الأحزاب الاشتراكية والليبرالية فى العالم الثالث). وهى بالتالى لا تشهد عادة حالة تنازع الولاء التى أشرنا إليها بالنسبة للأيديولوجيات الأولى، ومن ثم فإن السياسة الخارجية لمثل هذه الأحزاب الأخيرة تقتصر على إمكانية تعبئة التأييد الدولى العام فى حالة الصراع ضد الدولة.

٤- التنظيم الداخلى والتحالفات السياسية:

يحدد التنظيم الداخلى والتحالفات السياسية، قدرة الحزب أو طاقته على النشاط الخارجى. فلا يكفى أن يكون الحزب مؤمنا بخطاب يتجاوز الدولة، بل يجب أن يكون قادرا على العمل والنشاط الخارجى. وتشكل القدرات التنظيمية والمالية، ونوع تحالفات وائتلافات الحزب فى الداخل والخارج، والعوامل الأساسية المحددة لمدى قدرة الحزب على النشاط الخارجى.

وبشكل عام، فإن هناك تنظيمات حزبية هشة، تتفق مع نمط التنظيم الحزبى الفضفاض. وأحزابا أخرى، تتسم ببناء داخلى قوى فعالة ومترابطة بقوة (حالة معظم التنظيمات الشمولية الماركسية والإسلامية). ففيما يتعلق بالنوع الأول من التنظيمات، فيلاحظ أنه يتمتع بقدرات محددة على العمل الخارجى، على حين ان النوع الثانى يخلق لنفسه مجالا واسعا للنشاط الخارجى، وقد لا يتفق ذلك بالضرورة مع حجم ووزن الحزب، سواء كان صغيرا أو كبيرا. أما الائتلافات الداخلية والخارجية، فعادة ما توفر للحزب شبكة من الاتصالات المنتظمة، تجعل النشاط الخارجى ميسورا (حالة العمل الاشتراكى

فى مصر بعد تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧). وعلى النقيض فإن عزلة الحزب فى الداخل والخارج، تقلل بشدة من المدى المتوقع لنشاطه الخارجى (حالة حزب الأمة وحزب الخضر والحزب الاتحادى الديمقراطى فى مصر)[٢٢].

٥- ثقل القيادة الحزبية:

يكتسب هذا العامل أهميته من دور الأفراد والشخصيات التاريخية فى الحياة السياسية الداخلية والخارجية، فهناك قيادات حزبية تتشئ لنفسها نفوذا خارجيا، او شرعية سياسية خارجية (كمال جنبلاط - نيلسون مانديلا - خالد محى الدين ..). وأخرى ذات طبيعة محلية أو تقاليد سياسية محلية، لا تملك نفس النفوذ الخارجى.

وبشكل عام، فإن هناك بعض الأحزاب السياسية، تقوم أحيانا على الثقل التاريخى والسياسى لشخصية كبيرة ذات نفوذ مادى أو معنوى فى الخارج، ويمكن لهذه الشخصية أن تحفز القنوات الأولى للاتصالات الخارجية، بحيث تظل لهذه القنوات قيمة حتى بعد اختفاء هذه الشخصية من الحياة السياسية.

ب- المحددات الإقليمية والدولية:

تختلف قوة النزعة الحزبية نحو العمل الخارجى، تبعا للأوضاع الإقليمية والدولية إذ تتسم هذه الأوضاع أحيانا بوجود زخم سياسى يرتبط غالبا بشدة الصراع حول القضايا الإقليمية والدولية المثارة، كقضايا الأمن والسلام، الأمر الذى يزيد من النشاط الخارجى للأحزاب السياسية (حالة الأحزاب السياسية فى بلدان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا). وعلى العكس، فإن هناك مراحل تقل فيها قوة الدفع نحو المشاركة السياسية للأحزاب على المستويين الإقليمى والدولى، بسبب الاستقرار النسبى للوضع السياسى القائم (حالة الأحزاب السياسية فى الدول الاسكندنافية).

٤- محاور العمل الخارجى للأحزاب ووسائله:

يترتب على العوامل السابقة تفاوت قدرة الأحزاب على العمل الخارجى، أما محاور هذا العمل فيمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين:

أ - محور عابر للقومية بشكل غير محدد، وهو يتعلق بدور كل من الجماعات الفرعية الأضيق نطاقا من الجماعة الوطنية، والجماعات التى تنطلق من قاعدة الجماعة الوطنية. ففيما يتعلق بالنوع الأول، يلاحظ تجاوز هذه الجماعات للدولة فى الساحة الدولية. وفى حالات محدودة قد يصل الأمر إلى تعلق الولاء الأساسى للجماعة أو الحزب بجماعة مصالح أو هوية أو أيديولوجية فوق قومية بطبيعتها Supera - National كالشيوعية، عندئذ قد تستعين الجماعة بالموارد المعنوية والسياسية والمادية التى تتوافر لها عبر تحالفاتها الدولية للصراع مع الدولة أو السلطة السياسية فى الدولة الأم، وإن كانت هذه الحالات حالات نادرة (حالة طلب الأحزاب والحركات الشيوعية فى سوريا والعراق، فى عقدى الخمسينات والستينات الدعم من الاتحاد السوفيتى).

أما النوع الثانى من الجماعات، فنقصد به تعبير الجماعة التى تنطلق إلى الخارج - كما ترى- من قاعدة الجماعة الوطنية عن مصالح عامة. (حالة معظم الأحزاب الرسمية، التى لا تحمل أية أفكار كفاحية أو انفصالية ..).

ب ـ محور عابر للقومية بشكل محدد، ونقصد به الانطلاق إلى النشاط الحزبى تعبيرا عن مصالح جماعة فرعية أصغر وأضيق نطاقا من الجماعة الوطنية. وهنا يقتصر توجه الحزب الخارجى فى التعامل مع تلك القوى ذات التأثير المباشر على مصالح الجماعة تحت القومية ـ الفرعية التى يتحدث باسمها، وعادة ما يكون ذلك ممثلا فى القوى العظمى فى النظام العالمى، والدول المؤثرة فى النظام الإقليمى، بقدر ما يحتمل أن تبديه من تعاطف مع مصالح الجماعة المعنية (حالة العلاقة بين بعض القوى المارونية فى لبنان وكل من فرنسا وإسرائيل حتى عقد الثمانينات).

ويرتبط بالقضية السابقة، وسائل العمل الخارجى للأحزاب وهى عادة تنقسم إلى أربع فئات من الوسائل:

أ ـ الاتصال مع الحكومات الأجنبية وقد كان ينظر قبل الحرب العالمية الثانية لهذه الاتصالات باعتبارها تدخل فى مجال التآمر ، أما الآن فأصبحت فى معظم الأحوال جزءا لا يتجزأ من المجال المعترف به للدبلوماسية.

ب ـ الاتصال بالقوى المنظمة فى الخارج سواء القوى الحزبية أو غير الحزبية، حيث يتيح التكوين التنظيمى المؤقت فى المجتمعات الحديثة إمكانية للأحزاب فى العمل الخارجى. فحتى لو لم يكن للحزب قدرة للتعامل مع الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال استخدام القنوات التى توفرها التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح، التى أصبحت تحتل مكانة كبيرة فى الأنظمة السياسية الحديثة (حالة الاتصال بين الأحزاب الدينية والتنظيمات الناصرية بعضها البعض).

ج ـ الاتصال مع المنظمات الدولية المفتوحة لغير الدول والحكومات: يتم هذا الاتصال على وجه الخصوص، من خلال استخدام ما قد يكون لدى الحزب من صلات مع التنظيمات المهنية أو الجمعيات الأهلية فى الداخل. وقد أصبح للمنظمات الدولية ـ بما فى ذلك الأمم المتحدة ـ فى العقود الأخيرة القدرة على الاتصال المباشر مع أطراف غير حكومية، للمساهمة والمشاركة فى أداء بعض جوانب عملها المستحدثة. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال لوجود دور كبير للمنظمات غير الحكومية المسجلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما إننا نجد نشاطا مناظرا لذلك فى بقية المنظمات الدولية وخاصة اليونيسكو. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن هناك منظمات دولية عديدة غير حكومية كالاتحادات النقابية الدولية، تستطيع الأحزاب من خلالها المساهمة فى العمل الخارجى عبر أساليب مباشرة أو غير مباشرة.

د ـ **الإعلام الحزبى:** تستطيع الأحزاب أن تخلق لنفسها منفذا للعمل والنشاط الحزبى من خلال التأثير على الإعلام الدولى، أو على التدفقات الإعلامية العالمية، وبالتالى التأثير على البيئة الثقافية والنفسية للشعوب الأخرى، حتى ولو لم يكن لها روابط تنظيمية أو نشاط دبلوماسى مباشرة فى الخارج. وفى هذا الصدد يبرز دور إصدار الصحف وعقد المؤتمرات وشراء الصحف كأمثلة بارزة لاستخدام الإعلام فى العمل الخارجى للأحزاب السياسية.

ثالثاً: حالة الأحزاب العربية:

تتسم التشكيلات الحزبية فى الوطن العربى، بعدد من الخصائص التى تنعكس على تناولها للقضايا الخارجية، وصياغة مواقفها نحوها. وتبرز هذه الخصائص فى الأمور التالية:

١ - الطابع السلطوى للنظم السياسية فى البلاد العربية:

أ - حداثة النشأة المجددة للأحزاب فى الوطن العربى:

هناك عديد من الأقطار العربية شهدت قدرا من التطور الديمقراطى فى فترات سابقة من تاريخها. إذ تعود تجربة التحول الديمقراطى فى مصر على سبيل المثال، إلى نهاية ستينات القرن التاسع عشر، عندما أنشئ مجلس شورى النواب، كما أن مصر قد شهدت تجربة ديمقراطية غير مستقرة فى الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢. ومن ناحية أخرى، كانت هناك تجارب عربية أخرى كما فى حالة العراق وسوريا والمغرب ولبنان فى فترات لاحقة.

على أن العقود الثلاثة التى أعقبت الاستقلال السياسى الفعلى لغالبية الأقطار العربية، قد شهدت انقطاعا عن تجارب الانفتاح فى مجال التعددية السياسية، حيث برز الصراع بين السلطة السياسية التى كانت ترى ضرورة الحد أو التقييد من هذه التعددية، وبين التيارات السياسية المختلفة التى كانت تسعى إلى اكتساب الشرعية. وعلى أية حال، فقد شهدت هذه الفترة انبثاقا أو استمرارا لنظم سلطوية تنكر التعددية الحزبية، وخاصة فى البلدان العربية الأكثر تطورا من الناحية الثقافية أو الاقتصادية والاجتماعية وهى مصر - العراق - سوريا - الجزائر - تونس، على حين تقيدت بشدة التعددية السياسية والحريات العامة فى بقية الدول العربية، أما بصورة مستديمة (حالة المغرب - حالة لبنان فى ظل التعددية الطائفية)، أو فى أعقاب انقلابات عسكرية (السودان). أما دول شبة الجزيرة العربية، فقد استمرت فيها النظم السياسية التقليدية القائمة على احتكار العائلة المالكة للسلطة السياسية منذ نشأة الدولة المستقلة. ولم تعترف سوى الكويت فقط إلا بقدر من الحريات العامة المدنية والسياسية[٢٣].

وفى السنوات الماضية، هبت على بعض أقطار الوطن العربى موجة حديثه من الانفتاح السياسى، طرح فى سياقها التحول إلى قدر من التعددية السياسية الرسمية وقد بدأت هذه الموجة فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦، عندما تم التحول من المنابر للأحزاب السياسية. ثم أعقبها كل من تونس والجزائر والأردن واليمن... وقد ترتب على ذلك انبعاث تعددية حزبية مقننة أو غير مقننة.

على هذا الأساس، فإن السمة الأساسية للتشكيلات الحزبية الرسمية هى حداثتها فى الأقطار العربية. وقد ارتبط هذا الأمر بالطابع الديمقراطى المحدود فى بعض هذه الأقطار، وغياب هذا الطابع فى بعضها الآخر، نتيجة استمرار التيار السياسى التسلطى، سواء من الناحية الدستورية والقانونية أو من الناحية الفعلية، الأمر الذى أدى إلى إعاقة عمل الأحزاب السياسية، ليس فقط عن إرساء تقاليد فى العمل الخارجى والداخلى، بل وأيضا عن خروج بعض هذه الأحزاب من الأطر غير الرسمية للأطر الرسمية. وفى

واقع الأمر، فإن الأسباب الحقيقية وراء هذا القمع المنظم تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية.

وهكذا، وضعت معظم النظم العربية القائمة قيودا على ممارسة العمل الحزبى. ومن اللافت للنظر، أن بعض القوى السياسية التى أصبحت تسيطر على الحكم فى بلادها، كانت قد نشأت تعبيرا عن مطالب حقيقية للطبقات الشعبية العربية، لكنه بعد توليها السلطة، أصبحت شعوبها تعانى من تدهور الوضع الديمقراطى ربما بدرجة تفوق ما يحدث فى النظم العربية التقليدية[٢٤].

ب- التميز النسبى للأحزاب الأيديولوجية العربية فى العمل الخارجى:

أدى الطابع التسلطى لنظم الحكم فى القطار العربية، لفترة تزيد عن ثلاثة عقود من الاستقلال بالنسبة للدول العربية الرئيسية، إلى تفكك واختفاء الأحزاب غير الأيديولوجية خاصة الأحزاب الليبرالية لترة طويلة، وذلك فى مقابل استمرار الأحزاب التى أخذت طابعا سريا أيديولوجيا وكفاحيتها السياسية، وهى بالتحديد الأحزاب الشيوعية (حتى عقد التسعينات)، والأحزاب القومية العربية "غير الحاكمة" والأحزاب الدينية -الإسلامية التى اعتبرت من اكثر الأحزاب العقيديه تطلعا وكفاءة نحو النشاط الخارجى.

٢ - خصوصية النظام الإقليمى العربى:

يتشابه النظام الإقليمى العربى مع بقية النظم الإقليمية، من حيث انشغاله بقضايا الأمن والاستقرار، على أنه يختلف عن غيره من النظم الإقليمية فى سمة المركزية. حيث أنه أنشئ تحت تأثير الضغوط القومية العربية المشتركة، كما أنه عكس قدرا من التجانس النسبى بين المجتمعات العربية وخاصة فى المجال الثقافى واللغوى، إضافة إلى ذلك فقد ولد النظام الإقليمى العربى مأزوما، بسبب تعلق الساحة السياسية العربية بمجملها بقضية مركزية هى قضية فلسطين، ولم تشكل هذه القضية تحريضا دائما للشعوب العربية ضد الغرب فحسب، بل أنها شكلت محورا أساسيا لنمو حركة القومية العربية، ولنمو الأستقطابات السياسية بين النظم العربية فى نفس الوقت.

تركز الأحزاب السياسية العربية حركتها الخارجية على البلدان العربية خاصة فى مجال الوساطة وتسوية القضايا القومية.

وعلى أية حال، فقد كان الاهتمام الحزبى يتسم بسمتين مميزتين:

أ - التركيز الحزبى على الساحة العربية، بمعنى الاهتمام بمعالجة القضايا العربية المختلفة، إضافة إلى الاهتمام بالساحة الدولية بقدر علاقة الأحداث التى تفرخها هذه الساحة بالوطن العربى. وفى هذا الشأن يشار إلى تركيز الأحزاب العربية على أمرين أساسيين متناقضين هما: بذل محاولات المصالحة والوساطة بين الأنظمة العربية، والتصارع من أجل تسوية المشكلات والقضايا القومية. ففيما يتعلق باهتمام الأحزاب العربية بدور الوساطة بين الحكومات العربية، فيلاحظ أن هذه السمة تبرز على وجه الخصوص فى الأحزاب العربية العقائدية، وخاصة الإسلامية والقومية. حيث تهتم بالقيام بدور الوساطة بين الحكومات العربية، لأسباب عديدة تتعلق بقوة الاعتقاد بضرورة التضامن العربى الفورى إزاء التحديات الخارجية الضخمة. والملاحظة الهامة، أن الأزمات المتتالية للنظام

الإقليمى العربى، تدفع بها إلى الاهتمام أيضا بإيجاد جبهة عربية ضد القوى الخارجية، لتحقيق مطالب فورية معينة. ويدفعها ذلك بالتالى إلى صرف جزء من طاقتها واهتماماتها لمحاولة تحقيق التضامن العربى، فى مواجهة أحداث تكشف عن صدام جسيم مع القوى الخارجية خاصة إزاء الغرب وإسرائيل (حالة قيام أحزاب وقوى المعارضة فى مصر والجزائر والأردن بمساع لتذليل الخلاف بين العراق ودول الخليج العربى بعد الغزو العراقى للكويت).

أما بالنسبة للتصارع بين الأحزاب والتنظيمات العربية من اجل تسوية المشكلات والقضايا القومية، فيلاحظ قيام بعض التنظيمات والجماعات السياسية المتعارضة سواء كانت فى السلطة أو خارج السلطة بطرح قناعاتها ورؤيتها تجاه القضايا العربية بشكل يتواكب مع قمع وجهات النظر التى تتبناها التنظيمات والجماعات السياسية الأخرى. وتتعدد أشكال وأساليب الصراع فى هذا الشأن، ابتداء من المخاطبة واستخدام اللغة السياسية لاتهام الأخرين بالعمالة والخيانة (حالة الخلاف بين حزبى البعث فى سوريا والعراق والخلاف بين بعض القوى السياسية العربية حول أزمة الخليج ٩٠ ـ ١٩٩١)، وانتهاء بالملاحقة والتصفية الجسدية (حالة الخلاف بين بعض القوى والفصائل الفلسطينية داخل وخارج الأراضى المحتلة)[٢٥].

ب ـ وجود دوافع قوية للعمل عبر القطرى (الوطنى)، خاصة بالنسبة للأحزاب الأيديولوجية. وقد نبع هذا الأمر من الطبيعة الحاكمة لهذه الأحزاب.

فالأحزاب القومية، تقوم على فكرة وحدة الأمة العربية وعدم شرعية الحدود السياسية، ومن ثم تعطى لنفسها الأهلية والحق فى العمل فى النطاق العربى، دون التقيد بدولة بعينها. ومع ذلك فإن العمل عبر القطرى (الوطنى) لهذه الأحزاب، كان معظمه امتدادا للعمل فى بلدان تتولى فيها هذه الأحزاب السلطة، إذ أنه غالبا ما يكون العمل الحزبى العابر للقطرية فى هذه الحالة مندمجا مع النشاط العربى للدولة وأجهزتها الأمنية، الأمر الذى جعل النشاط عبر القطرى لهذه الأحزاب مشوبا بالطابع الرسمى، أكثر منه بالطابع الشعبى الحقيقى.

أما بالنسبة للأحزاب الإسلامية، فإن فكرها ينطلق من الإيمان المطلق بوحدة المسلمين فى العالم ككل. ومع ذلك فإن العوائق اللغوية والاستقلال الكبير بين الساحة السياسية العربية، والساحة السياسية التى يعيش فى ظلها المسلمون فى بقية المجتمعات غير العربية، قد دفعت إلى تركيز الأحزاب الإسلامية على العمل عبر القطرى فى النطاق العربى.

٣ ـ هشاشة التكوينات الحزبية من الناحية التنظيمية:

تتسم معظم الأحزاب العربية بما فيها الأحزاب العقائدية بضعف تماسك بناياتها التنظيمية الداخلية، ونقص تطور بنائها التنظيمى. ويعود ذلك ليس فقط لحداثة نشأة هذه الأحزاب وتعرضها للملاحقة البوليسية وللضغط المتواصل للدولة، وإنما أيضا لضعف الاهتمام بقضايا التنظيم الداخلى عموما فى الثقافة السياسية العربية. وقد ترتب على ذلك عدد من السمات الهامة، التى انعكست على موقفها من العمل الخارجى:-

أ ـ غموض الاختيارات الخارجية واختلاط المواقف الخارجية للأحزاب، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها فى هذا الشأن أثر ضعف التنظيم الداخلى على ضعف دورة

المعلومات، وندرة الدراسات حول القضايا الدولية، إضافة إلى عدم النضوج الديمقراطي بالنسبة لاستراتيجيات تعامل الأحزاب مع القوى والتنظيمات الحزبية الأخرى.

ب ـ الطابع المؤقت والمتمركز حول أحداث سياسية للنشاط الخارجي للأحزاب السياسية، الأمر الذى يجعل نشاط الأحزاب السياسية يتسم دائما بالانقطاع والتذبذب فى الاستجابة لأحداث بعينها.

ج ـ غلبة الطابع الأيديولوجى على الخطاب الحزبى للسياسة الخارجية، حيث أن معظم الأحزاب السياسية العربية لا تتوقع الفوز بالسلطة السياسية من خلال الانتخابات العامة، ومن ثم فإنها تفضل اتخاذ مواقف أيديولوجية، بالمقارنة بالمواقف السياسية العملية المسئولة، وغالبا ما يرتبط ذلك بالنضال ضد النظم القائمة، بقصد التحريض ضد سياساتها الخارجية، أو كشف تهاونها فى حقوق وطنية. موقف بعض الفصائل الفلسطينية من قيادة منظمة التحرير بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣. ومن ناحية أخرى، تتأثر بعض الأحزاب العربية بمواقف مسبقة كائنة فى أطرافها المرجعية، إذ تنطلق الأحزاب القومية على سبيل المثال من رفض متأصل للغرب وخاصة الولايات المتحدة. أما الأحزاب الليبرالية القليلة والصغيرة فى الوطن العربى، فهى تواجه بيئة داخلية ضاغطة ومعبأة بالكراهية والرفض للغرب عموما، بسبب مواقفه من القضايا القومية العربية، الأمر الذى يجعل مواقفها السياسية وخطابها الدعائى حافلا بالتوتر.

د ـ الطابع الرئاسى للنشاط الخزبى الخارجى فى الوطن العربى، حيث يلاحظ أن معظم توجهات السلوك الحزبى تميل إلى قيام الكوادر الحزبية العربية فى مستوياتها العليا داخل التنظيمات الحزبية المختلفة بتحركات خارجية واسعة النطاق.

هـ ـ الطابع الانشقاقى داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية، حيث تبرز عدم استيعاب الخلافات الداخلية إبان طرح الرؤى المتباينة حول بعض المواقف. وقد عرفت العديد من الأحزاب والتنظيمات العربية حالات انشقاقية كثيرة بسبب الرؤى المتباينة فى مجالات السياسة الخارجية، الأمر الذى أثر على شعبيتها وأحيانا على أهدافها، خاصة وإن هذه الانشقاقات لا تتسم فقط بالطابع السلمى (الانقسامات الجزئية داخل حزب التجمع والوفد فى مصر وبعض التيارات الإسلامية فى الوطن العربى بسبب الموقف من أزمة الخليج)، بل أحيانا بطابع تصفوى متبادل (الانشقاقات المتتالية داخل الفصائل الفلسطينية بسبب الموقف من التسوية مع إسرائيل).

الهوامش

[1] أنظر على سبيل المثال ما اشار إليه د. مصطفى علوى حيث ذكر أن هناك ندرة شديدة فى الدراسات النظرية التى تعالج علاقة الأحزاب السياسية بعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فى: د. مصطفى علوى، الأحزاب السياسية المصرية والخارجية (أكتوبر ١٩٨١ – أكتوبر ١٩٨٨)، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: فى عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية.. جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص١٩٦.

[2] حول هذا النقد أنظر الدراسة الشهيرة لروزيناو:

Jamws N. Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, New York, The Free Press, 1971, PP. 301 – 307.

[3] أنظر على سبيل المثال كتابات عالم السياسة مورجانسو فى:

Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations .. The Struggle for Power and Peace, New York, Alfred. A. Knopf, 1967.

[4] أنظر فى هذا الشأن:

Richard Mansbach et al., The Web of World Politics: Non- State Actors in the Global System, Englewood Cliffs, N. J. , Prentice- Hall, 1976.

[5] Arnold Wolfers, "The Actors in International Politics" in Fred A. Sondermann, David S. Mclellan and William C. Olson (eds.), The Theory And Practice of International Relations, N. J., Prentice- Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1979, PP. 9 – 13.

[6] لمزيد من التفاصيل أنظر:

Richard Merritt and Bruce Russett (eds), From National Development To Global Community, London, George Allen & Urwin, 1981.

[7] Werrer Feld, "Nongovernmental Entities and International System" in Fred A. Sondermann, David S. Mclellan and William C. Olson (eds.), Op. Cit., PP. 38-43.

[8] Robert Nelson and Howard Wolpe, Modernization and Politics of Communalism, American Politcal Science Review, Vol. 64, December 1970.

[9] أنظر فى هذا الشأن دور المنظمات والجماعات العرقية فى:

Charles Leeche and Abdel Aziz Said, Concepts of International Politics in Global Perspectives, N. J. , Prentice- Hall, Englewood Cliffs, 1979, PP. 383 – 384, and PP. 294-299.

[10] حول هذا التصنيف أنظر:

J. Linz "olitarian and Authoritarian Regimes" in F. Greenstein and N. Polsby (eds.) , The Handbook of Political Science, Vol. 3 Reading, Mass.: Addision Wesley, 1978.

[11] حول علاقة طبيعة النظام السياسى بالسياسة الخارجية أنظر:

Barbara G. Salnore and Stephen A. Salmore, "Political Regimes And Foreign Policy" in Maurice A. East, Stephen A. Salmore, and Charles F. Hermann (eds.), A. Salmore, and Charles F. Hermann (eds.), Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Compartive Foreign Policy Studies, California, Beverly Hills, Sage Publications, INC. , 1978, PP. 103- 122.

[١٢] انطلاقا من هذا النقد، سعى جيمس روزينو لبناء نموذج جديد لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقوم على فكرة الارتباط. وتسمى نظريته فى السياسة الخارجية " نظرية الارتباط Linkage Theory". وقد وضع جدولا يتضمن إطارا عريضاً لمصفوفة أرتباطات، تظهر فيه الأحزاب السياسية كفاعل هام، إلى جانب الدولة والبيوقراطية والسلطتين التنفيذية والتشريعية وجماعات المصالح. وظهرت فيه قائمة اهتمام كبيرة للعلاقات الدولية. أنظر:

James N. Rosenou, OP. Cit., PP. 309-313.

[13]See: J. P. Nettl and R. Robertson, International System and the Modernization of Societies, N. Y. , Basic Books, 1988.

[14]John Spanier, Games Nations Play, N4ew York, Holt, Rinehart and Winston, 1984, PP. 338- 339.

[١٥] حول التعريف بمفهوم الدبلوماسية الشعبية وتطورها أنظر: د. عز الدين فودة، محاضرات فى النظم الدبلوماسية والقنصلية، غ. م، ص ١٠٦.

[١٦] أنظر على سبيل المثال:

Josph S. Nye and Robert O. Keohane, Power and Interdependance, Boston, Scott, Foresman and Company, 1989.

[١٧] طور كارل دويتش نموذجا للارتباط بين الداخل والخارج يقوم على أنماط الاتصال Communicationولكنه أقتصر على دراسة أثر السلوك الخارجى للدولة على مكوناتها الداخلية بما فيها الأحزاب والأيديولوجيات السياسية، أنظر فى نقد هذا النموذج:

Ralph Pettman, Human Behavior and World Politics: A Transdisciplinary Introduction, London, The Macmillan Press, Ltd, 1975, PP. 47- 48.

[١٨] لمزيد من التفاصيل حول التطور الحديث الذى لحق بالتمثيل الدبلوماسى فى الخارج أنظر:

Charles Maechling, Jr., The Future Of Diplomacy and Diplomats, in william C. Olson, David S. Mclellan and Fred A. Sondermann (eds.), The Theory and Practice Of International Relations, N. J., Prentice- Hall, Englewood Cliffs, 1983, PP. 140-149.

[١٩] أنظر على سبيل المثال:

Joseph La Palombara and Myron Weiner, Political Parties and Political Development, Vol. 24, 1971, PP. 790-817.

[٢٠] أنظر أثر هذا التفاعل فى نقد النموذج المتمركز حول الدولة فى:

Karl Kaiser, A Theory of Multinational Politics, International Organizations, Vol. 24, 1971, PP. 790-817.

[21]Kenneth N. Waltz, Foreign Policy And Democratic Politlcs The American and British Experience, Boston, Little, Brown And Company, 1967, PP. 86- 87.

* ينتمى لهذا التصنيف نظام الحزب القائد (حالة كل من سوريا والعراق).

[٢٢] حول التنظيم الحزبى والائتلافات الحزبية واثر ذلك على العمل الخارجى انظر:

- Paul R. Viotti, Maek V. Kauppi, International Relations Theory, New York, Macmillan Publishing Company, 1987. PP. 203 – 204.
- Stevan Posen, The Logic Of International Relations, Winthrop Pubishers, Cambridge, Mass., 1977, PP408.

١ لمزيد من التفاصيل أنظر: د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٨٥ – ١٩٧.

[٢٤] د. خالد الناصر، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، فى د. على الدين هلال (وأخرون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أكتوبر ١٩٨٣.

[٢٥] المرجع السابق، ص ٤٩ و ص ص ٥٢ – ٥٣.